

قرار رئيس مجلس الوزراء .
رقم ١٨٤٣ لسنة ٢٠٠١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المخالفة والتحته التنفيذية والقوانين المعده له :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٩٩ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ باعتبار مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ :

قرار :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة العقار رقم ٢٠، ٢٢ الذي تشغلة سدرسة الزهراء الإعدادية بنات الكائن بشارع الرصافة - محرم بك - محافظة الإسكندرية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على أرض ومبانى العقار الذى تشغله المدرسة المشار إليها بالمادة السابقة وبالنطاق مساحته ٣١٢٨,٣٧م^٢ والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بكشف الملك الظاهرين والرسم التخطيطي الإجمالي والمذكرة المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٧ شوال سنة ١٤٢٢ هـ .

(الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠٠١ م) .

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / عاطف عبد

محافظة الإسكندرية

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٤٣ لسنة ٢٠٠١

سبق وأن وافق المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الإسكندرية بجلسته المنعقدة في ٢٠٠١/٦/٢٧ على ما انتهى إليه المجلس التنفيذي للمحافظة في ٢٠٠٠/١١/١٤ بتقرير صفة النفع العام على العقار رقم ٢٢ ، الذي يشغل مدرسة الزهراء الإعدادية بناط الكائن بشارع الرصافة - محرم بك والذي تبلغ مساحتها ٣١٢٨,٣٧ م٢ ، وحدوده كالتالي :

الحد البحري الغربي : جار العقار رقم ٢٤ بشارع الرصافة بطول ٥٩,٣٢ م .

الحد البحري الشرقي : جار وقامة معهد الخدمة الاجتماعية مكون من ثلاثة أضلاع منكسرة الأول بطول ٢٧,٢ م والثاني بطول ٦,٥ م والثالث بطول ٢٨,٦ م .

الحد القبلي الشرقي : معهد الخدمة الاجتماعية العقار رقم ١٨ شارع الرصافة بطول ٥٣,٥١ م .

الحد القبلي الغربي : شارع الرصافة بطول ٦٣,٥٥ م .

كما قامت سيئة الأبنية التعليمية بطلب اعتماد مالي من وزارة التخطيط للمدرسة المطلوب نزع ملكيتها بناء على الثمن الذي قامت الهيئة العامة للمساحة بتقديره بخطاب السيد وزير التربية والتعليم بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١ بسعر المتر ١٩٦ جنية (ألف وتسعين وستون جنية للمتر) .

وحيث إن العقار المطلوب نزع ملكيته أحد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية بعد من أعمال المنفعة العامة فإن الأمر يقتضي إضفاء صفة النفع العام ونزع ملكيته وإعمالاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة الاختصاصات المخولة له بقانون نزع الملكية رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ فقد أعد مشروع القرار المرافق بإضفاء صفة النفع العام ونزع ملكية العقار المشار إليه .

وتفضلاً بقبول وافر الاحترام ،

محافظ الإسكندرية

محمد عبد السلام المحجوب